تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

Analyzing the Role of Foreign Direct Investment in Enhancing Food Security in Algeria: Evidence from 2000–2024

برج راسوطة ريمة*
جامعة الجزائر3
ryma_bordjrassauta@yahoo.com

مايدي محمد لمين
جامعة الجزائر3
Maidi_gf@yahoo.com

تاريخ الإستلام: 14/06/2026. تاريخ القبول: 02./09/2026. تاريخ النشر: 20./11/2026.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000–2024، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل بيانات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتناولت الدراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الأمن الغذائي وربطها بالتطورات الاقتصادية والتشريعية.

أظهرت النتائج أن محدودية وتذبذب الاستثمارات الأجنبية، وتركيزها في قطاع المحروقات، حدّا من مساهمتها في تعزيز الأمن الغذائي، رغم التحسن النسبي في بعض المؤشرات الزراعية. وتوصي الدراسة بتوجيه الاستثمارات نحو القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، وتحسين مناخ الاستثمار، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمن الغذائي، مؤشرات الأمن الغذائي.

تصنيف JEL: F21؛ Q18؛ O13 .

Abstract:

This study analyzes the role of foreign direct investment (FDI) in enhancing food security in Algeria during 2000–2024. Using a descriptive-analytical approach, it draws on data from the World Bank, the Food and Agriculture Organization (FAO), and the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). The findings indicate that the limited and volatile nature of FDI, along with its concentration in the hydrocarbon sector, has constrained its contribution to food security despite improvements in some agricultural indicators.

The study recommends redirecting FDI toward agriculture and agri-food industries while improving the investment climate to promote sustainable food security.

Keywords: foreign direct; investment, Food security, Food security indicators.

Jel Classification Codes : F21 ; Q18 ; O13.

* د. برج راسوطة ريمة.

1. مقدمة:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجي ومحركات النمو الاقتصادي، لما يتيحه من تدفقات رأسمالية، ونقل للتكنولوجيا، وتعزيز للخبرات الإدارية والفنية، فضلاً عن مساهمته في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية. وقد دفع ذلك العديد من الدول، لاسيما النامية، إلى تبني سياسات وإصلاحات اقتصادية وتشريعية تهدف إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

يكتسي الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة في القطاع الزراعي، بالنظر إلى ما يمكن أن يوفره من موارد مالية وتقنيات إنتاج حديثة وأساليب متطورة في التسيير، بما يسهم في رفع الإنتاجية الزراعية، وتحسين كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، وتطوير الصناعات الغذائية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على تعزيز الأمن الغذائي الذي يعد من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول، خاصة في ظل النمو السكاني المتسارع، والتغيرات المناخية، وتقلبات الأسواق العالمية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما جعل تحقيقه هدفًا استراتيجيًا ضمن السياسات التنموية للدول.

يمثل الأمن الغذائي في الجزائر أحد المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية، نظرًا لاستمرار الاعتماد على استيراد جزء معتبر من الاحتياجات الغذائية، رغم ما تزخر به البلاد من إمكانيات زراعية وموارد طبيعية تؤهلها لتعزيز إنتاجها المحلي. لذلك تعمل السلطات العمومية على تحسين مناخ الاستثمار من خلال إصدار مجموعة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية، ومنح حوافز وتسهيلات للمستثمرين، بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، ولاسيما القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، بما يسهم في دعم الإنتاج المحلي وتقليص التبعية الغذائية للخارج.

على الرغم من هذه الجهود المبذولة، ما تزال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأمن الغذائي محل نقاش، خاصة في ظل تركز أغلب الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، وضعف توجيهها نحو الأنشطة الزراعية والغذائية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأمن الغذائي في الجزائر، من خلال تتبع تطور مؤشرات كل منهما خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، والوقوف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الأمن الغذائي، اعتمادًا على المنهج الوصفي التحليلي.

انطلاقًا مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)، في ظل تطور مؤشرات الأمن الغذائي؟

يتفرع عن الإشكال الرئيس، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكيف تطورت تدفقاته خلال الفترة (2000-2024)؟
- ما واقع الأمن الغذائي في الجزائر، وكيف تطورت أهم مؤشراته خلال الفترة (2000-2024)؟
- الى أي مدى ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل التي يمكن أن تسهم في دعم الأمن الغذائي في الجزائر من خلال توفير التمويل ونقل التكنولوجيا والخبرات.
- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، بما ينعكس إيجابًا على تعزيز الأمن الغذائي.
- لا تزال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر محدودة، نتيجة تركز أغلب الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات وضعف توجهها نحو القطاع الزراعي.
- يرتبط تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسساتية، ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل المساندة لتحقيقه وليس العامل الوحيد.

أهمية الدراسة:

- إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المحركات الداعمة لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر .
- تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة (2000–2024)، وتفسير أبرز التحولات التي شهدتها .
- تقديم توصيات علمية وعملية تساعد صناع القرار على توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الزراعي والصناعات الغذائية بما يدعم تحقيق الأمن الغذائي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر .
- تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة الدراسة .
- تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأمن الغذائي ودعم التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والأمن الغذائي، بينما استُخدم المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **2000 إلى 2024**، بالاعتماد على البيانات والإحصاءات الصادرة عن الجهات الوطنية والدولية ذات الصلة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى:

- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والأمن الغذائي، مع إبراز طبيعة العلاقة بينهما.

- دراسة تحليلية لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة **2000-2024** وتحليل مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الأمن الغذائي.

الدراسات السابقة: تم إيجاز بعض الدراسات السابقة التي لديها علاقة بموضوع الدراسة كالأتي:

- **دراسة ياسف حسيبة:**

«أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 2000-2019».

تناولت هذه الدراسة، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض مؤشرات الأمن الغذائي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأمن الغذائي، إلا أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي ظلت محدودة، نتيجة تركز أغلب الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، مع ضعف توجهها نحو القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي.

- **دراسة خميسي قايدي، محمد رتيعة، وأمينة بن خزناجي:**

«أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأمن الغذائي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل الساكن».

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأمن الغذائي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (1995-2015)"، اعتمادا على نماذج البانل الساكن. أظهرت نتائج الدراسة أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الأمن الغذائي كانت محدودة، بسبب توجه معظم الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات النفط والخدمات، مقابل ضعف الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي، وهو ما يستدعي وضع سياسات استثمارية تشجع توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو الأنشطة الزراعية والغذائية.

2. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي، لما يساهم به في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرات الإنتاجية، في حين يمثل الأمن الغذائي هدفًا استراتيجيًا تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه لضمان توفير الغذاء بصورة كافية ومستدامة. وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا الجزء المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة، من خلال عرض مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته، ثم التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده ومؤشرات قياسه، مع توضيح طبيعة العلاقة النظرية بين المتغيرين

2. 1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في دولة أخرى من خلال إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، بما يتيح له ممارسة درجة من السيطرة أو التأثير في إدارة المشروع، إلى جانب نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية إلى الدولة المضيفة.(Krugman, Obstfeld & Melitz, 2018, P :161)

تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه استثمار يعكس وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر الأجنبي والمنشأة المستثمَر فيها، ويمنح المستثمر تأثيرًا ملموسًا في اتخاذ القرارات الإدارية، ويُفترض عادةً أن امتلاك ما لا يقل عن 10% من حقوق التصويت يمثل الحد الأدنى لاعتبار الاستثمار استثمارًا أجنبيًا مباشرًا.(OECD, 2009, P : 11)

كما يعرف على أنه حركة مختلف رؤوس الأموال بين دول العالم من أجل تحقيق أهداف مالية، إقتصادية و حتى سياسية. (طالب وجفافلة، 2023، ص:202)

انطلاقًا من هذه التعريفات، يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أشكال الاستثمار الدولي الذي يهدف إلى توظيف رأس المال خارج حدود الدولة الأم، مع الاحتفاظ بحق المشاركة في إدارة المشروع أو السيطرة عليه، بما يسهم في تحقيق الأرباح ونقل التكنولوجيا والخبرات وتعزيز النشاط الاقتصادي في الدولة المستقبلة للاستثمار

2.2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام متزايد من قبل مختلف دول العالم، ولا سيما الدول النامية، باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجي الداعمة للتنمية الاقتصادية، إذ يسهم في تعزيز القدرات الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا والمعارف الفنية والإدارية، فضلاً عن تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة استخدام الموارد. ويمكن إبراز أهميته من خلال النقاط الآتية:

- لا ينشأ عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر مديونية حيث لا يتولد عنه إلتزامات تعاقدية بدفع مبالغ محددة في أوقات محددة مثل القروض فإلتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج يتمتع من الناحية التمويلية بقدر من المرونة، إذ تتغير الأرباح المحولة للخارج إرتفاعا وإنخفاضا تبعا للحالات الرواج والكساد، فهي بذلك لا تلقى عبئا ثقيلا على موازين المدفوعات مثل خدمة الدين عند التمويل باستخدام القروض من المؤسسات المالية الدولية (خير، 2019، ص:76).
- يسهم في خلق فرص عمل جديدة والحد من معدلات البطالة، كما يعمل على تنمية رأس المال البشري من خلال توفير التدريب المستمر ونقل المهارات الفنية والإدارية إلى العمالة المحلية، مما يرفع من كفاءتها وإنتاجيتها
- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أداة تمويل حقيقية وذلك من خلال تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في نقل التكنولوجيا والمعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثماري (ياسف، 2022، ص: 492)
- يُسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التجارة الدولية من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول. (كيحل وضويفي، 2025، ص:312)

- لا يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر أعباء مالية مباشرة على الدولة المضيفة كما هو الحال بالنسبة للقروض الخارجية، إذ ترتبط عوائد المستثمر بنتائج المشروع الاستثماري، مما يجعله وسيلة أكثر استدامة ومرونة في تمويل التنمية الاقتصادية.(Krugman, Obstfeld, & Melitz, 2018, p. 161)

- يتيح الاستفادة من الخبرات التسويقية وشبكات التوزيع العالمية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يساعد المؤسسات المحلية على تحسين استراتيجياتها التسويقية، وتوسيع نطاق صادراتها، والولوج إلى الأسواق الدولية بصورة أكثر فعالية.(Dunning & Lundan, 2008, p. 319)

3.2. الأمن الغذائي:

تعرف منظمة الأغذية والزراعة الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يكون فيها جميع الأشخاص، وفي جميع الأوقات، قادرين ماديًا واقتصاديًا على الحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ، يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية، بما يضمن لهم حياة نشطة وصحية .(FAO, 2006, p. 1)

يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للأفراد، وضمان الحد الأدنى من تلك الإحتياجات بإنتظام (قايدي وخزناجي، 2019، ص:141)

في السياق نفسه، يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الإعتبار مستوى التنمية الذي وصل إلية المجتمع (بن نورين وودان، 2021، ص: 209).

يرى "Hopkins" أن الأمن الغذائي يتمثل في قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الغذائية الأساسية بصورة مستمرة، مع ضمان وصول جميع الأفراد إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ، بما يحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

(Hopkins, 1986, p. 1088).

4.2. أبعاد الأمن الغذائي:

يرتكز مفهوم الأمن الغذائي على مجموعة من الأبعاد المترابطة التي تعكس قدرة الدول على توفير الغذاء لسكانها وضمان حصولهم عليه بصورة مستمرة. وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) أربعة أبعاد رئيسية للأمن الغذائي تتمثل فيما يأتي:

- **الإتاحة الغذائية(Food Availability)**

يقصد بالإتاحة الغذائية توفير كميات كافية من الغذاء بصورة مستمرة، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو المخزونات الإستراتيجية، بما يضمن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان. ويعد هذا البعد الأساس الذي تقوم عليه بقية أبعاد الأمن الغذائي، إذ لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي دون توفر الغذاء بالكمية والنوعية المناسبتين.(FAO, 2006, p. 1)

- **إمكانية الحصول على الغذاء(Food Access)**

الحصول على الغذاء يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذ ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال الدخل، أسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي، كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر الى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرقات إضافة الى معدل نقص التغذية. (واعر ودوفي،2021، ص:69)

- **الاستفادة من الغذاء(Food Utilization)**

يشير هذا البعد إلى الاستخدام الأمثل للغذاء بما يضمن تلبية الاحتياجات الغذائية والصحية للأفراد، وذلك من خلال تناول غذاء متوازن وآمن، وتوفر مياه الشرب النظيفة، والخدمات الصحية، واتباع الممارسات الغذائية السليمة، مما يساهم في تحسين الحالة الصحية والتغذوية للسكان (عبد الحفيظي، 2023، ص:54)

- **استقرار الغذائي(Food Stability)**

حتى لو كانت كمية الطعام التي يتناولها الشخص كافية اليوم، فلا يزال ينظر إليه على انه يعاني من انعدام الأمن الغذائي إذا لم تكن لديه القدرة الكافية على الحصول على المواد الغذائية بصفة دورية، مما يعرضه لخطر تدهور حالته الغذائية. وربما يكون للأحوال المناخية السيئة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية (البطالة، وأسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع) تأثير على حالة الأمن الغذائي. (خطاف ومحلب، 2024، ص:87).

تعد هذه الأبعاد مترابطة ومتكاملة، حيث إن الإخلال بأي بعد منها يؤثر سلبًا في تحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يتطلب تبني سياسات اقتصادية وزراعية واجتماعية متكاملة لضمان توفير الغذاء بصورة مستدامة لجميع أفراد المجتمع.

5.2. مؤشرات قياس الأمن الغذائي:

نظرًا لاتساع مفهوم الأمن الغذائي وتعدد أبعاده، اعتمدت المنظمات الدولية والباحثون مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس مستوى الأمن الغذائي وتقييم قدرة الدول على توفير الغذاء لسكانها بصورة مستدامة، وتختلف هذه المؤشرات باختلاف طبيعة الدراسة وأهدافها، إلا أن أكثر استخدامًا يتمثل فيما يأتي:

- **نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي(Self-Sufficiency Ratio)**

تُعد نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الأمن الغذائي، إذ تعبر عن حجم الإنتاج المحلي مقارنةً بالاستهلاك المحلي للغذاء، أي مدى قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها الغذائية من إنتاجها الوطني. ويتم احتسابها من خلال قسمة الإنتاج المحلي على إجمالي الاستهلاك المحلي (الإنتاج + الواردات – الصادرات)، ثم ضرب الناتج في 100، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة اعتماد الدولة على إنتاجها المحلي وانخفاض اعتمادها على الواردات الغذائية، مما يعكس تحسن مستوى الأمن الغذائي (حفناوي، 2023، ص:16)

- **مؤشر الإنتاج الغذائي:(Food Production Index)**

يعتبر مؤشر إنتاج الغذاء من أهم المؤشرات التي تقيس الأمن الغذائي للدول، حيث يغطي المحاصيل التي تعتبر صالحة للتناول وتحتوي على مغذيات وتستبعد القهوة والشاي لأنها لا تحتوي على قيمة غذائية (خلايفة وسلامي، 2024، ص:101).

- **مؤشر نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات:**

يقيس مؤشر الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات الوزن النسبي لقيمة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات السلعية للدولة خلال فترة زمنية معينة، ويُحسب بقسمة قيمة الواردات الغذائية على إجمالي الواردات السلعية وضرب الناتج في مئة (World Bank, 2025).

- **مؤشر نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي:**

هو أحد مؤشرات قياس الأداء الزراعي والأمن الغذائي، ويقيس متوسط كمية أو قيمة الإنتاج الزراعي المتاحة لكل فرد من السكان خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال قسمة إجمالي الإنتاج الزراعي على عدد السكان

3. دراسة تحليلية لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

يساعد تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2000–2024) على تفسير التغيرات التي عرفها هذان المتغيران، وبيان انعكاس التطورات الاقتصادية والتشريعية عليهما.

1.3. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2024):

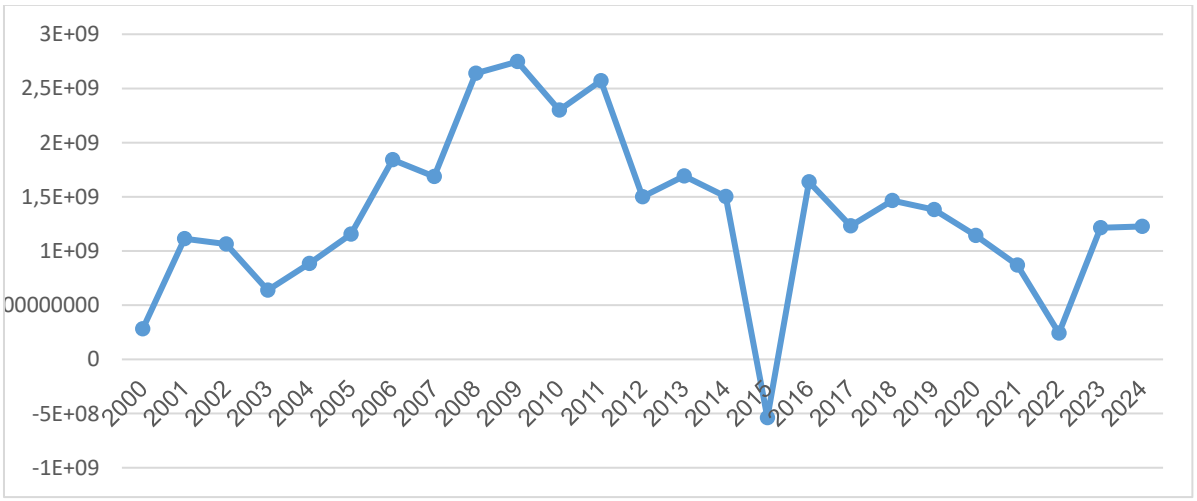
شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000–2024) تطورات متباينة، تأثرت بمجموعة من العوامل الاقتصادية والتشريعية المحلية والدولية. فخلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة، عرفت هذه التدفقات منحى تصاعديًا، مدعومًا ببرامج الإصلاح الاقتصادي وتحسن مناخ الاستثمار، إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار النفط، الذي عزز جاذبية الاقتصاد الجزائري، خاصة في قطاع المحروقات الذي يمثل الوجهة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية.

يظهر من الشكل (01) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ذروتها خلال الفترة (2008–2011)، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وتزايد الاستثمارات في قطاع الطاقة. إلا أن هذه التدفقات بدأت تعرف تذبذبًا خلال السنوات اللاحقة نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إضافة إلى تبني الجزائر لقاعدة (51/49)، التي حدّت من مشاركة المستثمر الأجنبي في العديد من القطاعات، وهو ما أثر في قرارات الاستثمار.

شهدت سنة **2015** انخفاضًا حادًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سجلت قيمة سالبة، ويُعزى ذلك أساسًا إلى الانهيار الكبير في أسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات الجديدة في قطاع المحروقات، فضلًا عن ارتفاع تحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج مقارنة بالتدفقات الاستثمارية الجديدة، وهو ما أدى إلى تسجيل صافي تدفقات استثمارية سالبة. كما تأثر الاقتصاد الجزائري بانخفاض الإيرادات النفطية، مما انعكس سلبًا على النشاط الاقتصادي وجاذبية الاستثمار.

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعًا جديدًا نتيجة انكماش الاقتصاد العالمي وتعطل سلاسل الإمداد وانخفاض شهية المستثمرين للمخاطرة مع اندلاع جائحة كوفيد-19 سنة 2020، غير أن السنوات 2024–2023 شهدت تحسنًا نسبيًا في التدفقات، مدعومًا بالإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات الجزائرية، وعلى رأسها صدور قانون الاستثمار رقم 22-18 لسنة 2022، الذي استهدف تحسين مناخ الأعمال، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير ضمانات وحوافز أكبر للمستثمرين، بما يسهم في تعزيز جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل01: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر(2000-2024)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات البنك الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ما يزال يتسم بتركز الاستثمارات في قطاعات الطاقة، والعقارات، والصناعات التحويلية، في حين يظل قطاع الأغذية والمشروبات من القطاعات الأقل استقطابًا للاستثمارات الأجنبية. فقد احتل قطاع الأغذية والمشروبات المرتبة التاسعة من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2023، مستقطبًا 50 مشروعًا فقط، بما يمثل نحو 2.5%من إجمالي المشاريع الأجنبية في الدول العربية. ويعكس ذلك محدودية توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو الأنشطة الغذائية، الأمر الذي يحد من مساهمتها في تحسين الإنتاج الغذائي وتعزيز مؤشرات الأمن الغذائي، خاصة في الدول التي تعاني من فجوات غذائية، ومن بينها الجزائر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2024، ص: 70).

عرفت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية خلال الفترة (2020–2023) تطورًا ملحوظًا، حيث تجاوزت جميع مؤشرات الأداء مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. فقد سجل عام 2023 أعلى مستوى من حيث عدد المشاريع الجديدة وعدد الشركات الأجنبية المستثمرة، في حين سجل عام 2022 أعلى تكلفة استثمارية للمشروعات، بينما حافظ عام 2021 على الصدارة من حيث عدد فرص العمل التي وفرتها هذه المشاريع. ويعكس ذلك استمرار تحسن جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم استمرار التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تواجهها المنطقة.

كما أن أوروبا الغربية واصلت تصدرها قائمة الأقاليم المستثمرة في الدول العربية خلال عام 2023، إذ أقامت 631 مشروعًا بنسبة 31 %من إجمالي المشاريع الجديدة، من خلال 605 شركة، وبقيمة استثمارية تجاوزت 33.1مليار دولار، مع توفير أكثر من 61 ألف فرصة عمل جديدة.

شهدت الجزائر تحسنًا نسبيًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2023، حيث بلغت التدفقات الداخلة نحو **1.44مليار دولار**، مقارنة بحوالي **1.22مليار دولار** في عام 2022، مسجلة بذلك نموًا يقارب **18%** ورغم هذا التحسن، تبقى الجزائر من الدول التي تستقطب حصة محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض الدول العربية، إذ تتركز النسبة الأكبر من هذه التدفقات في قطاعات المحروقات والطاقة، في حين لا يزال نصيب القطاع الزراعي والصناعات الغذائية محدودًا، الأمر الذي يبرز أهمية توجيه المزيد من الاستثمارات الأجنبية نحو الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بالأمن الغذائي، بما يسهم في رفع الإنتاج الزراعي وتعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليص الاعتماد على الواردات الغذائية.

3.2. تطور مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر للفترة الممتدة (2000-2024):

يعد تحليل مؤشرات الأمن الغذائي خطوة أساسية لتقييم واقع الأمن الغذائي في الجزائر ورصد تطوره خلال الفترة المدروسة، إذ تتيح هذه المؤشرات الوقوف على مستوى توافر الغذاء، ومدى الاعتماد على الواردات الغذائية، وتطور الإنتاج الزراعي، بما يساعد على تكوين رؤية شاملة حول قدرة القطاع الزراعي على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان. وفي هذا الإطار، سيتم تحليل أهم مؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة (2000–2024)

- **نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات السلعية:**

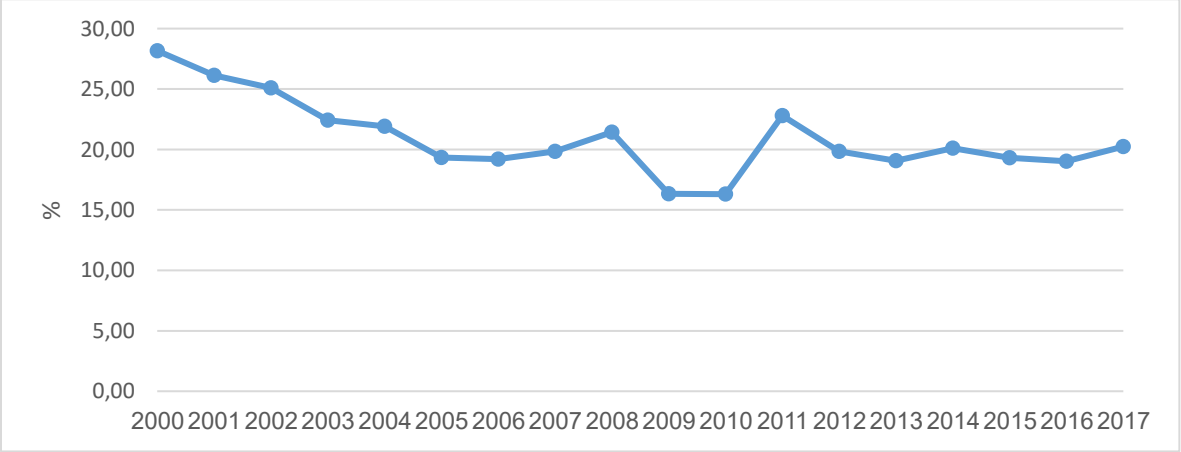
يبين الشكل (02)، تطور نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2000–2017). ويتضح أن المؤشر اتخذ اتجاهًا تنازليًا خلال السنوات الأولى، حيث انخفض من نحو 28 %سنة 2000 إلى حوالي 19% سنة 2005، وهو ما يعكس تراجع الوزن النسبي للواردات الغذائية ضمن هيكل الواردات السلعية. وذلك راجع لإنخفاض حجم الواردات الغذائية بالإضافة الى ارتفاع عائدات المحروقات خلال تلك الفترة، والتي أدت إلى توسع الواردات الاستثمارية والصناعية بوتيرة أسرع من الواردات الغذائية.

خلال الفترة (2006–2010) سجل المؤشر تذبذبًا محدودًا، إذ ارتفع إلى حوالي 21%سنة 2008 ثم انخفض إلى أدنى مستوى له (16%) خلال سنتي 2009 و2010 .ويمكن تفسير هذا الانخفاض بتأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما تبعها من تغيرات في هيكل التجارة الخارجية، إضافة إلى استمرار ارتفاع إجمالي الواردات السلعية خلال تلك المرحلة، مما أدى إلى تراجع الوزن النسبي للواردات الغذائية.

في المقابل، شهدت سنة 2011 ارتفاعًا ملحوظًا للمؤشر ليبلغ حوالي 23%، وهو ما يعكس زيادة الاعتماد النسبي على الواردات الغذائية. ويرتبط ذلك بارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية خلال الفترة 2010–2011، وزيادة الطلب المحلي على المنتجات الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب والسكر والزيوت، وهي سلع لا يزال الإنتاج المحلي عاجزًا عن تغطية احتياجات السوق الوطنية منها بصورة كاملة.

أما خلال الفترة (2012–2017)، فقد استقر المؤشر نسبيًا عند مستويات تراوحت بين 19% و20%، وهو ما يشير إلى استمرار اعتماد الجزائر على الاستيراد لتلبية جزء معتبر من احتياجاتها الغذائية، رغم البرامج الحكومية الرامية إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. ويعكس هذا الاستقرار محدودية التحسن في القدرة الإنتاجية الزراعية مقارنة بالنمو المتزايد للطلب المحلي على الغذاء.

الشكل 02: تطور مؤشر نسبة الواردات الغذائية الى إجمالي الواردات (سلعة مستودة)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات البنك الدولي.

- **مؤشر الإنتاج الغذائي:**

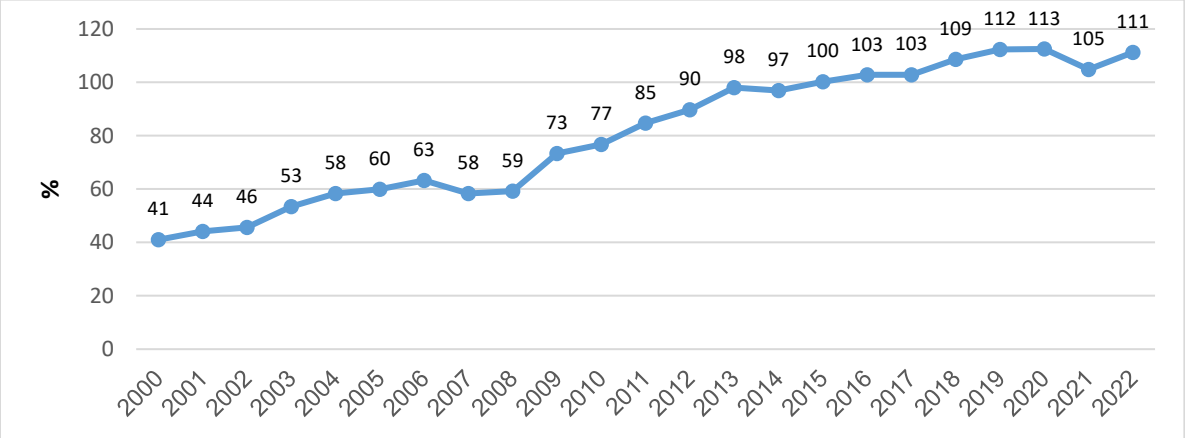
يوضح الشكل رقم (03)، تطور مؤشر الإنتاج الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2022–2000، حيث يتبين أن المؤشر اتخذ اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، إذ ارتفع من41 نقطة سنة 2000 إلى 111 نقطة سنة 2022، أي بزيادة بلغت نحو 170.7 % خلال الفترة المدروسة. ويعكس هذا الاتجاه تحسنًا ملحوظًا في أداء القطاع الزراعي وارتفاع القدرة الإنتاجية للمنظومة الغذائية، بما يشير إلى زيادة توافر الغذاء محليًا، وهو أحد الأبعاد الأساسية للأمن الغذائي.

خلال الفترة 2000-2008، سجل المؤشر نموًا تدريجيًا من 41 إلى 58 نقطة، رغم تعرضه لتراجع طفيف في سنتي 2007و2008، وهو ما يمكن تفسيره بتأثر الإنتاج الزراعي بالتقلبات المناخية، ولا سيما تذبذب معدلات التساقط المطري التي تؤثر بصورة مباشرة في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، خاصة الحبوب.

ابتداءً من سنة 2009، دخل المؤشر مرحلة نمو أكثر استقرارًا، حيث ارتفع من 73 نقطة إلى 100 نقطة سنة 2015، ثم واصل تحسنه ليبلغ 113نقطة سنة 2020، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة. ويعكس هذا التطور النتائج الإيجابية للسياسات العمومية الرامية إلى دعم الإنتاج الزراعي، من خلال توسيع المساحات المسقية، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وتحسين وسائل الإنتاج، إلى جانب برامج الدعم العمومي الموجهة للفلاحين.

رغم تسجيل المؤشر انخفاضًا طفيفًا إلى 105 نقاط سنة 2021، فإنه سرعان ما استعاد مساره التصاعدي ليصل إلى 111 نقطة سنة 2022، مما يدل على قدرة القطاع الزراعي على استعادة ديناميكيته رغم التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

الشكل 03: تطور مؤشر الإنتاج الغذائي بالجزائر.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات البنك الدولي.

- **نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي:**

يبين الشكل (04) تطور متوسط قيمة الإنتاج الزراعي للفرد في الجزائر خلال الفترة 2024–2000، والذي تم حسابه بقسمة القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي (بالدولار الأمريكي) على عدد السكان. ويتضح أن المؤشر عرف اتجاهًا تصاعديًا واضحًا، حيث ارتفع من حوالي 150دولارًا للفرد سنة 2000 إلى ما يقارب 800دولار للفرد سنة 2024، أي بزيادة تجاوزت خمسة أضعاف مستواه في بداية الفترة. ويعكس هذا التطور تحسنًا ملحوظًا في القيمة الاقتصادية للإنتاج الزراعي المتاحة لكل فرد، ويشير إلى أن وتيرة نمو الإنتاج الزراعي كانت، في معظم سنوات الدراسة، أعلى من وتيرة النمو السكاني.

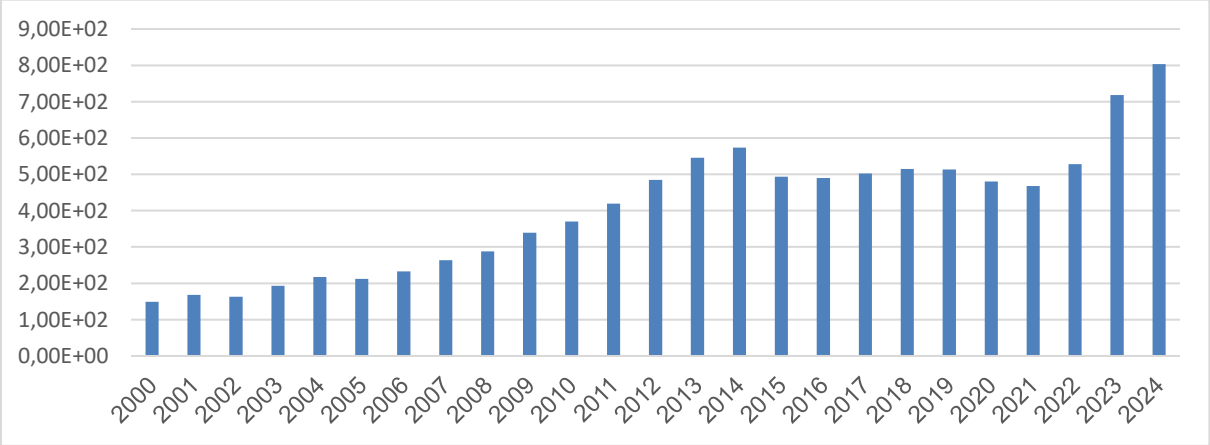
ويلاحظ أن تطور المؤشر مر بثلاث مراحل رئيسية. فقد اتسمت المرحلة الأولى (2008–2000) بنمو تدريجي، حيث ارتفع متوسط قيمة الإنتاج الزراعي للفرد من حوالي 150دولارًا إلى نحو 290دولارًا، وهو ما يعكس التحسن النسبي في أداء القطاع الزراعي نتيجة برامج دعم الاستثمار الزراعي وتطوير البنية التحتية الريفية، رغم استمرار تأثر الإنتاج بالتقلبات المناخية والاعتماد الكبير على الأمطار.

أما المرحلة الثانية (2014–2009) فقد شهدت تسارعًا واضحًا في نمو المؤشر، إذ ارتفع من حوالي 340دولارًا إلى ما يقارب 570 دولارًا للفرد، وهو ما يعكس تحسنًا في القيمة المضافة للإنتاج الزراعي نتيجة توسع المساحات المسقية، وزيادة الاستثمارات في الشعب الزراعية ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة، وتحسن إنتاج الخضر والفواكه والتمور، إلى جانب استمرار برامج الدعم العمومي الموجهة للقطاع.

خلال الفترة (2022–2015) عرف المؤشر حالة من الاستقرار النسبي، حيث تراوح بين 470و530 دولارًا للفرد، وهو ما يشير إلى أن الزيادة في القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي أصبحت متقاربة مع معدل النمو السكاني. كما يعكس هذا الاستقرار تأثر القطاع الزراعي بعدة عوامل، من بينها تذبذب الظروف المناخية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية.

بالمقابل، سجل المؤشر ارتفاعًا ملحوظًا خلال سنتي 2023و2024، حيث بلغ حوالي 720دولارًا ثم 800دولار للفرد على التوالي، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة. ويعكس هذا الارتفاع تحسن القيمة الاقتصادية للإنتاج الزراعي، نتيجة زيادة الإنتاج في بعض فروع الإنتاج الزراعي، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، فضلاً عن الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي في ظل الاضطرابات التي شهدتها الأسواق الغذائية العالمية.

الشكل 04: تطور نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي بالجزائر.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات البنك الدولي.

تُظهر مؤشرات الأمن الغذائي المدروسة أن الجزائر حققت تحسنًا تدريجيًا في توافر الغذاء خلال الفترة (2000–2024)، ويتجلى ذلك في الارتفاع المستمر لمؤشر الإنتاج الغذائي ومتوسط قيمة الإنتاج الزراعي للفرد. غير أن استمرار الاعتماد على الواردات الغذائية لتلبية جزء من الطلب المحلي يؤكد أن هذا التحسن لم يصل بعد إلى مستوى تحقيق الأمن الغذائي المرغوب، مما يستدعي مواصلة الجهود الرامية إلى رفع الإنتاج المحلي، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتقليص التبعية للأسواق الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية الإستراتيجية.

4. خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد أحد العوامل التي يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن الغذائي، إلا أن مساهمته في الجزائر خلال الفترة (2000–2024) ظلت محدودة بسبب تذبذب تدفقاته وتركزها في قطاع المحروقات، مقابل ضعف توجيهها نحو القطاع الزراعي والصناعات الغذائية. كما أظهر التحليل أن التحسن المسجل في بعض مؤشرات الإنتاج الزراعي لم يكن كافيًا للحد من الاعتماد على الواردات الغذائية، مما يعكس استمرار تحديات هيكلية تعيق تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

- **نتائج الدراسة:** من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:
  - تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات، مع ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية.
  - سجلت مؤشرات الإنتاج الغذائي ومتوسط قيمة الإنتاج الزراعي للفرد ومؤشر الإكتفاء الذاتي تحسنًا خلال فترة الدراسة.
  - انعكس ضعف الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي على محدودية مساهمته في تعزيز الأمن الغذائي.
- **التوصيات** :في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:
  - تحسين مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير بيئة استثمارية أكثر جاذبية.
  - توجيه مزيد من الحوافز والتسهيلات للاستثمارات الأجنبية في قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية، بما يعزز مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

- دعم نقل التكنولوجيا الحديثة وتشجيع الابتكار في المجال الزراعي، بما يسهم في رفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.
- تطوير البنية التحتية الزراعية وتوسيع مشاريع الري، بما يساهم في زيادة الإنتاج المحلي، ورفع مستويات الاكتفاء الذاتي، وتقليص الاعتماد على الواردات الغذائية.

5. قائمة المراجع:

1. ابتسام خطاف، محلب فايزة (2024)، مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة إبن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 06، العدد 02.
2. إبراهيم عبد الحفيظي (2023)، وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشرات توفر الغذاء، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد06، العدد02.
3. أمال حفناوي (2023)، دراسة واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر من خلال مؤشرات الأمن الغذائي واستدامة الغذاء، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 07، العدد 02.
4. خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي (2019)، أثر الاستثمار الأجنبي على الأمن الغذائي في الدول العربية، دراسة قياسية بإستخدام نماذج البانل الساكن، مجلة الاستراتجية والتنمية، المجلد09، العدد03.
5. فضيلة خير، دور الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب-خلال الفترة (2001-2016)، أطروحة دكتوراه علوم في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019 .
6. كيحل عبد الباقي، ضويفي حمزة (2025)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 16، العدد02.
7. محمد الأمين وليد طالب، عبد العالي جفافلة (2023)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدخل الاستهلاكي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة (1990-2021) باستعمال دالة الاستثمار الكنزية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد ديسمبر.
8. وسيلة واعر، قرمية دوفي (2021)، دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلا الفترة 2009-2018، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02.
9. ياسف حسيبة (2022)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأمن الغذائي في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة 2000-2019، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 02، الجزائر.
10. Dunning, J. H. & Lundan, S. M(2008), *Multinational Enterprises and the Global Economy*, 2nd Edition, Edward Elgar Publishing, United Kingdom.
11. Food and Agriculture Organization of the United Nations (2006), *Food Security*, Policy Brief, Issue 2, Rome, Italy.
12. Hopkins, Raymond(1986) ,"Food Security, Policy Options and the Evolution of State Responsibility", *American Journal of Agricultural Economics*, Vol. 68, No. 5, United States.
13. Krugman, Paul R., Obstfeld, Maurice & Melitz, Marc J(2018), *International Economics: Theory and Policy*, 11th Edition, Pearson Education, New York.
14. Organization for Economic Co-operation and Development (2009), *OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment*, 4th Edition, OECD Publishing, Paris.
15. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All*, United Nations, Geneva, Switzerland, 2023.
16. World Bank, *World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies*, World Bank, Washington, D.C., United States.